البراك يشكر خادم الحرمين الشريفين

أمر ملكي بتمديد خدمة مساعد رئيس مجلس الشورى

د. عبدالرحمن البراك

رفع معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بالتمديد له في منصب مساعد رئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة لمدة أربع سنوات.

كما رفع معاليه شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بهذه المناسبة.

وعبر الدكتور البراك عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، منوها بما يوليه معاليه من دعم واهتمام لأعمال المجلس بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

وأكد معاليه أن هذه الثقة الملكية ستكون حافزاً له لبذل المزيد من الجهد والعطاء لخدمة الوطن والمواطن في ظل القيادة الرشيدة.

وكان قد صدر أمر ملكي كريم بتمديد خدمة الدكتور عبدالرحمن البراك لمدة أربع سنوات كما يلي:

الرقم: أ / ٨٦

التاريخ: ١٤٢٢/٤/٢٨هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٣٩١/٣/١٨هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٤٩) بتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٩هـ.

وبناءً على الأمر الملكي رقم (أ/١٤) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: تمدد خدمة معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك مساعد رئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة لمدة أربع سنوات، وذلك اعتباراً من ١٤٣٢/٤/٢٩هـ.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز

وافتتح أحد الأعضاء دعوة وزارة الخدمة المدنية للقيام بمهمة الإعلام عن التخصصات المطلوبة في سوق العمل، للتنسيق مع وزارة العمل حتى يكون الملتحقون بالمؤسسات التعليمية والتدريبية على علم بمستقبلهم بعد التخرج. ومن المناسب أن تحدد الوزارة الجهات التي لا تتجاوب معها في تزويدها ببيانات الموظفين والوظائف فيها، ومخاطبة ولاة الأمر بشأنهم لتصحيح المسار. كما أن هناك ثلاث مشكلات تواجه القوى العاملة في المملكة، وهي أن هناك خللاً بين مخرجات بعض المؤسسات التعليمية وحاجة سوق العمل، وخللاً في اعتماد وإشغال الوظائف الحكومية. إضافة إلى أن هناك وظائف يشغلها غير السعوديين يمكن إحلالهم بالسعوديين. وهذه المشكلات ناتجة عن وجود وزارتين لرعاية القوى العاملة في المملكة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك تجميداً في وضع الموظف وظيفيًا وماديًا مما يولد لديه شعورًا بالإحباط وينعكس سلبًا على أدائه الوظيفي. فمن الأنسب معالجة هذا الوضع وإيجاد حل لهذه المشكلة، وقد يكون الحل في تعديل السلم الحالي إلى "خمسة وعشرين" عامًا. كما أن هناك بطئًا شديدًا في الاستجابة لتنفيذ الأوامر الملكية، ولاسيما تلك المتعلقة بشؤون الموظفين بالدولة، ومثال ذلك تثبيت موظفي البنود التي صدرت وتصدر بها أوامر سامية كريمة، إلا أن التثبيت يستغرق أشهرًا طويلة، إن لم تكن سنوات، وتوضع شروط أشبه بالتعجيزية في حين أن الأوامر الملكية هدفها معالجة أوضاع هؤلاء الموظفين.

وأشاد أحد الأعضاء بالوزارة على تبنيها برنامج "جدارة" الذي سيحصر الراغبين في الوظيفة العامة، وسيعمل على تجاوز مشكلة الوظائف الشاغرة. وقال: أما بالنسبة للمنجز خلال السنة من المشروعات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية، فالوزارة تعترف أنها مقصرة، إلا أن اللجنة لم تساعدها على تجاوز هذا التقصير ولم توجه بمعالجة ذلك. كما أن المخاطبة غير كافية لبعض الأجهزة الحكومية التي تتجاوز أنظمة الخدمة المدنية في التعيين والترقية والنقل والتكليف والإعارة، بل يجب أن تكون هناك محاسبة لهذه الأجهزة، ولاسيما في ظل وجود شكاوى متكررة من المواطنين بوجود تجاوزات في التعيين، وأن الإعلانات وهمية، وأن المواقع التي تستقبل الطلبات غير جادة.

ويتساءل أحد الأعضاء إذا لم تضع وزارة الخدمة المدنية آليات لاستقطاب خريجي الجامعات وتدريبهم على رأس العمل، فمن الذي يملك صوغ هذه الآليات؟ وإذا كان هناك غير سعودي يشغل وظائف يمكن شغلها بالمواطن السعودي، فما الجهة التي يمكن لها حل ومعالجة ذلك غير وزارة الخدمة المدنية؟ ومن سيراقب الأجهزة الحكومية ويأخذ على يد الظالم فيها ويرده ليعطي أهل الحق حقهم ويقطع التجاوزات التي أقرت بها الوزارة نفسها؟ فبإمكان الوزارة أن تضع من الأنظمة ما يقضي على المعوقات. ولِمَ تعيد الوزارة "عشرين مليون" ريال إلى وزارة المالية دون أن تستخدمها في شراء أجهزة وبرامج تشغيلية في الوزارة؟ كما أن وزارة الخدمة المدنية لديها ملفات كثيرة للمتقدمين من خريجي تقنية المعلومات، فكيف تذكر في التقرير عدم توافر الخبرات المختصة في مجال تقنية المعلومات؟